



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن	داخل الوطن
	1.000 د.ج.	600 د.ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د.ج.

الفترة التشريعية الخامسة

الدورة العادية الخامسة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الاثنين 19 يوليو 2004

فهرس

- اختتام دورة الربيع لسنة 2004.
- كلمة السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني بمناسبة اختتام دورة الربيع لسنة 2004 .
- مراسم الاختتام :
- تلاوة الفاتحة
- عزف النشيد الوطني

ملحق :

سؤال كتابي والإجابة عنه.

محضر الجلسة العلنية الرابعة والعشرين المنعقدة يوم الاثنين 19 يوليو 2004 (مساء)

الرئاسة : السيد عمار سعداني، رئيس المجلس الشعبي الوطني.
تمثيل الحكومة : السيد أحمد أويحي، رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي.
بحضور السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وأعضاء مكتبه.

افتتحت الجلسة في الساعة الثالثة والدقيقة العشرين مساء

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد رئيس الحكومة،
السيد وزير الدولة،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس الأمة،
زميلاتي، زملائي النواب،
السيدات والسادة ممثلي أسرة الإعلام الواسعة،
ضيوفنا الكرام،
أيتها السيدات، أيها السادة،

إنّ ما لاحظناه من التفاف إرادي لدى مواطنينا داخل الوطن، ولدى جاليتنا في المهجر حول برنامج فخامة رئيس الجمهورية، واحتضانه ودعمه، يؤكد الرغبة الملحة في تجسيد محاور هذا البرنامج، وتطبيقه على أرض الواقع، لما تضمن من أبعاد وظيفية، لها علاقة مباشرة بتثبيت دعائم الأمن والاستقرار في البلاد، من خلال تبني مبدأ المصالحة الوطنية للخروج نهائياً من الأنفاق المظلمة التي وضعنا فيها ظروف وملابسات محلية ودولية، أفرزت ملابسات تتنافى مع قيم شعبنا وتتعارض كلياً مع مثل ديننا وثقافتنا وحضارتنا.

وما تزكّية مضمون المصالحة الوطنية إلاّ دليلاً قاطعاً على تمسك شعبنا بالاختيارات التي تؤكّد ارتباطه الوثيق بثوابته الوطنية، وتشبّه العميق بهويته الثقافية والحضارية، وبذده لكل أشكال التطرّف والعنف والإرهاب، وانتصاره لمثل العدل والسلام وقيم الحقّ والفضيلة، وتفتّحه الواعي على الحداثة والعصرنة.

ولا ريب كذلك أنّ الانتخابات الرئاسية للثامن أفريل المنصرم، أظهرت لدى الرأي العام الوطني والدولي صورة الجمهورية الجزائرية، جمهورية رائدة في حقل الممارسات الديمقراطية في إفريقيا والعالم العربي.

لقد انتخب رئيس الجمهورية لأعلى وظيفة في الدولة للمرة الثانية وبصفة ديمقراطية.

يأتي المجلس الشعبي الوطني إلى نهاية دورته الربيعية هذه في ظل ظروف وطنية ودولية مفعمة بالأحداث والوقائع، لعلّ من أبرزها ما عاشته بلادنا خلال الاستحقاق الرئاسي الأخير، وما لمسناه من دواعي نتاجه في 08 أفريل الفارط، هذا الاستحقاق الذي برهن على مدى النضج الذي يتسم به شعبنا وقدرته الحكيمة على الفرز بين الأمور عندما يقتضي الحال الفصل في المسائل المصيرية، ممّا ينمّ عن حنكة وتبصّر، ويؤكد الحرص الشديد، والتدبير الواعي حفاظاً على مكتسبات البلاد وإنجازاتها في مختلف الميادين.

فبمواكبتنا لجهود الإصلاحات سنكون في طليعة المسعى الرامي إلى العصرية والتجديد الذي تطمح إليه أمتنا.

إنه حقا عمل قيّم، يجد فيه كل واحد مكانه، مهما كانت حساسيته السياسية، والأهم في كلّ هذا هو ألاّ نخطئ الرهانات، وأن نرجح المصلحة الوطنية أو الجماعية على المصلحة الحزبية كلّما اقتضت الضرورة لذلك.

أيّتها السيّدات، أيّها السادة،

شهدت هذه الدورة تداولا ديمقراطيا مشرفا على رئاسة المجلس؛ تمّ بمسلك حضاري متمدّن، زكاه الالتزام بقيم الممارسة الديمقراطية التي رسختها التجربة الوطنية الطامحة إلى بناء دولة القانون والمؤسسات على أسس أكثر صلابة وقوّة.

تداول كان في مستوى المسؤولية واللياقة اللتين اقتضاهاهما المقام، ممّا يعبر عن تجذر ثقافة الدولة في مؤسساتنا، ويفصح عن ترسيخ قيم الديمقراطية وتقاليد الحضارية في واقعنا.

فبعد مغادرة أخي كريم يونس هذا المنبر بقرار إرادي وحر؛ تولى أخي الطيب فراحي رئاسة المجلس وأدار شؤونه بحكمة واقتدار طيلة المدة القانونية التي أقرّها النّظام الداخلي للمجلس.

وأشرف بحنكة ورصانة على العملية الانتخابية لرئاسة المجلس الشعبي الوطني التي تمّت بروح مسؤوليّة عالية وديمقراطية برلمانية مميّزة، وقد كرّمه الزملاء النواب بوهج المودّة ومشمول الثقة بانتخابه لعضوية المجلس الدستوري، وبهذه المناسبة المبهجة، أجدّد له التهنئة باسمكم راجيا له كامل التوفيق في مهامّه الجديدة.

ويعد التوسيم بتزكية أحزاب التحالف والتوشيح باختيار الزملاء والزميلات النواب لشخصي المتواضع، آل لي

نسأل الله، جلّت حكمته، أن يمدهّ بعونه، وأن يسدّد خطاه في ممارسة المسؤوليات التي أولاها الشعب إياه ونسأله تعالى أن يوفّقه في أداء مهامّه النبيلة، وفي تكريس مسعى التقدّم السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تطمح له الأمة الجزائرية.

أيّتها السيّدات، أيّها السادة،

كانت للمجلس محطة هامة أخرى تمثلت في مناقشة برنامج الحكومة والمصادقة عليه.

فبرنامج الحكومة مستلهم من جوهر برنامج السيد رئيس الجمهورية، ومستمد من صميم طروحاته، فهو يتوخى تعزيز ثقة الشعب في مؤسسات دولته ويسعى إلى التكفّل بانشغالات المواطنين بتنوع شرائحهم، واختلاف فئاتهم، وتعدّد مجالات اهتماماتهم عبر مواطن تواجدهم.

وما تصويت نواب الشعب على هذا البرنامج سوى ترجمةٍ حقيقيّةٍ لحسن النية، ودليلٍ آخر يؤكّد تعبيرهم الوفي عن إرادة الشعب واحترام اختياره، ويحقق رغبة النواب الصادقة للمساهمة في دفع عجلة التنمية الوطنية إلى الأمام، تحذوهم في ذلك عزيمة قويّة للإسراع في تطبيق هذا البرنامج ميدانيا، وتجسيد نتائجه عيانا لما في ذلك من خير عميم يعود بالنفع الوافر على العباد والبلاد.

إنّ النقاش البرلماني الموضوعي والبناء هو الأسلوب الطبيعي لتبادل الحجج في إطار الحوار الضروري بين الجهاز التنفيذي والمؤسسة التشريعية، ومن ثمة، يكون النقاش بالتأكيد مفيدا ومثمرا بالنظر إلى كوننا نشترك في هدف واحد هو خدمة مواطنينا.

و في هذا الواقع، يتعيّن على كل واحد منا أن يتقبّل النقاش بل أن يبحث عنه، وأن يعتبره وسيلة لتحسين الإلمام بالانشغالات المحلية، ولتشخيص التدابير الواجب تشخيصها يتوخى الدقّة والتوافق.

هياكل المجلس، وبذلوا جهودا معتبرة كان لها بالغ الأثر في مسار مجلسنا.

أيتها السيّدات، أيها السّادة،

لقد أدّى المجلس الشعبي الوطني خلال هذه الدورة الربيعية مهامّه الدستورية بموضوعيّة والتزام يعكسان طابع الجدّيّة والمثابرة من أجل التكفل بترقية منظومتنا التشريعية، وتطوير آلياتها، وضبط إجراءاتها تحقيقا للأهداف المنشودة، والتزاما بالتعهدات التي قطعها نواب الشعب أمام ناخبهم، وانسجاما مع طبيعة التطورات التي تشهدها بلادنا في محيط عالمي يعجّ بترسانة قانونية في كلّ المجالات، وفي ظلّ نظام عالمي جديد يسعى إلى عولمة تصوّر المجتمع الإنساني للحياة المادية والمعنوية.

كما يسعى هذا النظام أي النظام العالمي الجديد إلى إعادة صياغة وعي الإنسان ومداركه ومفاهيمه ورؤاه، وبرمجة حاجاته بما يتماشى مع مصالحه وأهدافه.

أمام هذا الوضع، أضحي لزاما علينا اتباع استراتيجية علميّة وموضوعيّة محكمة على الأمدين المتوسط والبعيد، لتحقيق تنمية شاملة والتأقلم مع محيطنا الدولي مع الحفاظ على مقومات هويتنا، والتحكّم الراشد في التكنولوجيات والعلوم الحديثة، التي تشهد انتشارا في أغلب المجالات ومنها مجال المعلوماتية وعلوم الاتصال بأنواعها، لما لها من إسهام في التدليل على مصادر المعرفة، وطرائق إنتاجها في شتى الحقول، وتيسير سبل تحصيلها، والنهل من منابعها بطرائق مباشرة تسعف في تفتح تشريعنا على المنجزات الإنسانية وتكيفه مع المستجدات الوطنية والدولية.

أيتها السيّدات، أيها السّادة،

إنّ ما يلاحظ من اهتمام واضح بالوظيفة التشريعية في مختلف دول العالم والعناية بها، والوعي بأهميتها في

شرف رئاسة مجلسنا الموقر، لذا فإنّي استسمحكم في تجديد خالص الشكر وصادق الامتنان لكلّ الذين أسهموا من قريب أو من بعيد في دعم قيم الممارسة الديمقراطية البرلمانية في هيئتنا التشريعية التعددية، ومنحوني ثقتهم، وعبروا بصدق عن نزوعهم إلى تفعيل روح الانسجام بين المجموعات البرلمانية على اختلاف توجهاتها السياسية ومنطلقاتها الإيديولوجية.

إنّ هذا التكليف يلزمني مضاعفة الجهد للفوز بحسن ظنكم، والجدارة بثمين الثقة التي منحتموني إياها، ولي في فضائل تفهمكم، وطيب سماحتكم، وكريم مساعدتكم، خير معين لترقية منظومتنا التشريعية، وجعلها في مستوى تطلعات مواطنينا وطموحهم المشروع في التكفل بانشغالاتهم، والاستماع إلى اهتماماتهم، لأنّ هذا الأمر يعدّ من أوكد واجبات منتخب الشعب ومثليه تعزيزاً لعنصر الثقة المتبادلة بين النواب وبين فئات المجتمع.

أيتها السيّدات، أيها السّادة،

لا يفوتني بالمناسبة تقديم خالص الشكر وبالغ التقدير إلى كافة نواب المجلس الشعبي الوطني الموقر، على ما قاموا به من أعمال جليلة خلال هذه الدورة التي توجت أواخرها بتجديد الهياكل البرلمانية في جو سادته روح المسؤولية ومبادئ الالتزام والانضباط وميزته الإرادة الحقيقية لتعزيز قيم الممارسة الديمقراطية البرلمانية في أرقى صورها.

وبهذه المناسبة، أوجّه تهانيّ الحارّة لنواب رئيس المجلس، ولرؤساء المجموعات البرلمانية، ولرؤساء ونواب رؤساء ومقرري اللجان الذين تمّ انتخابهم أو تجديد الثقة فيهم، متمنياً لكلّ واحد منهم النجاح والتوفيق في إدارة الورشات الكبرى التي تنتظرنا.

كما يقتضي المقام تقديم بالغ الشكر وصادق العرفان لكلّ الزملاء والزميلات الذين تحمّلوا مسؤوليات سابقة في

المجلس بتكثيف نشاطه في هذا المجال مواكبة لجهود الحكومة الرامية إلى تأكيد حضور الجزائر وفعاليتها واستعادتها مقام الحضوة في المحافل الدولية.

وبالإضافة إلى حصيلة الدورة في المجال التشريعي، قام المجلس بأنشطة جوارية أهمها عقد أيام برلمانية ومنتديات في قضايا متعددة لها علاقة وثيقة بالشأن العام.

وفي هذا السياق، فإننا نؤكد استعداد المجلس لتدعيم كل إسهام يهدف إلى تعزيز المصالحة الوطنية، وترقية ثقافة الحوار والتسامح والعمل على نيل كل أشكال التطرف والعنف والإقصاء والتهميش، والسهر على تعزيز مثل الممارسة الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وحرية التعبير، وترقية قيم المواطنة وثقافة دولة القانون والمؤسسات، مع العناية براهن الأمة وتعميق النقاش في الإشكاليات التي تعيق رقيها، واقتراح البدائل الموضوعية والحلول الناجعة للمشاكل التي تواجه المجتمع.

وبهذا الصدد، سيكون للمجلس برنامج عمل مكثف خلال الدورة الخريفية المقبلة خاصة بمناسبة إحياء الذكرى الخمسين لاندلاع الثورة التحريرية التي يعتزم المجلس إحياءها بالمقام اللائق بعظمة الحدث بالإضافة إلى اللقاءات الوطنية والدولية التي ينوي المجلس تنظيمها في بحر الأشهر المقبلة وكذا المبادرات التي تندرج في إطار إنعاش الدبلوماسية البرلمانية.

أيتها السيّدات، أيها السادة، إن الجزائر التي كانت دائماً إلى جانب القضايا العادلة في العالم، والتي دافعت بإخلاص ونزاهة عن الشرعية الدولية وحقوق الإنسان على الرغم من المحن التي مرت بها، والصعاب التي واجهتها، والظروف القاسية المفروضة عليها، لم تتوان عن القيام بواجبها، ولم تنهأ كلّ التحديّات عن التزاماتها، ولم تبعدها عن مبادئها

حياة الشعوب والدول يحتم علينا مواكبة حركة التطور المذهل في حقل التشريع، وتكثيف الجهود من أجل الاستفادة من الخبرات المتيسرة ودعمها بالتكوين المستمر وتبادل التجارب والوثائق والمعلومات وسوى ذلك، بغرض ترقية منظومتنا التشريعية وتحيينها تماشياً مع التطورات الحاصلة على المستويين الوطني والدولي.

ومع ذلك، فإن المنجز في حقل التشريع في بلادنا منذ الاستقلال يعد مفخرة ورصيда يضاف إلى ما تحقّق من جهود في مختلف المجالات، ممّا يعزّز الثقة في النفس ويفتح آفاقاً للأمل، ويدعو إلى بذل مزيد الجهد لتبوء بلادنا المقام اللائق.

وما حصيلة هذه الدورة سوى لبنة أخرى تضاف إلى هذا الصرح تدعيماً لما تراكم من منجزات، وإذا كان لا بد من الإشارة إلى ما قام النواب بدراسته خلال هذه الدورة، فإنني أشير إلى.

وإن كان لا بدّ من عرض النتائج المرقمة المرتبطة بهذه الحصيلة، أشير إلى أن المجلس ناقش ثمانية (08) مشاريع قوانين وصوّت عليها وأنه تم اقتراح 110 تعديلات على هذه النصوص، وأنه تم تسجيل 288 تدخلاً شفوياً خلال الجلسات العلنية الأربعة عشرة (14) التي خصّصها المجلس لهذه النصوص ولمناقشة برنامج الحكومة بالإضافة إلى (21) تدخلاً كتابياً.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه تم توجيه 33 سؤالاً شفوياً و 16 سؤالاً كتابياً إلى أعضاء الحكومة.

أمّا على الصعيد الدبلوماسية البرلمانية، فالمجلس يعمل في إطار الانسجام الكلي مع توجهات الدولة الجزائرية ومبادئها، لذلك فهو يسعى إلى توطيد علاقات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف مع برلمانات العالم، وقد قام

قضية الصحراء الغربية وفق ما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية ومخطط السلام الأممي.

أبنتها السيّدات، أيها السّادة، إنّ الجزائر تتابع باهتمام كبير المبادرة الرامية إلى تدعيم الحرية السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة وتعميق الديمقراطية في فضاء الشرق الأوسط الكبير.

فإذا كان البعض يسلم بأن الإصلاحات ضرورية بل حتمية تملئها ظروف التغيير، فإنّ الجزائر تبقى حالة متميِّزة، بل تمثل قدوة بالنسبة إلى الأمم الأخرى من حيث التجربة التي خاضتها، وذلك بالنظر إلى التقدم الديمقراطي الذي تفخر الجزائر بتحقيقه.

إنّ الطابع الجمهوري للدولة الجزائرية، وكذا التعددية السياسيّة، وتنوع الحساسيات الحزبيّة والتيارات الفكرية التي تشكل الساحة السياسيّة الجزائرية، وكذا انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام المباشر وتحريك الاقتصاد، وتعدّد الصحف وتنوعها، كلّ هذه الفضائل وغيرها أفرزتها التجربة الديمقراطية التي ما انفكت تدعم، حيث لا يجوز تجاهلها.

أبنتها السيّدات، أيها السّادة، إنّ نهاية الدورة الربيعيّة التشريعيّة لا تعني نهاية الأشغال بالنسبة إلى النواب؛ بل تسمح لهم المدة المقررة بين الدورتين من العودة إلى دوائرهم الانتخابية، والتردد على مكاتب مداوماتهم، من أجل اللقاء بناخبيهم، والتقرب أكثر من واقع المواطنين، والتعرف إلى طبيعة مشاكلهم والتكفل برفع انشغالهم إلى الجهات المختصة للنظر فيها ومعالجتها والقيام بالمهام المخولة لهم دستوريا.

وقبل الاختتام الرسمي لهذه الدورة الربيعية، أودّ أن أعبر عن شكر المجلس الشعبي الوطني للسيد رئيس مجلس

الجمهوريّة، ولا يمكنها أبدا التراجع عمّا حققته الإنسانيّة عبر مسارها التاريخي الطويل من انتصارات على جميع أشكال الظلم والاستبداد والتعسف، وستبقى وفيّة لاختياراتها، مدافعة بإخلاص عن قيم الحرية ومثل السلام في كلّ أنحاء العالم.

إنّ الأوضاع المقلقة التي تشهدها السّاحة العربيّة والدوليّة تستدعي تأكيد الدّعم للشرعيّة الدوليّة، وتفعيل دور هيئة الأمم المتحدة لتبقى منبرا حرا وجريئا يعبر بثبات عن الإرادة الدوليّة، ويجسد العدل والقانون بموضوعيّة ونزاهة.

وفي هذا السّياق، ندعو إلى الاحتكام إلى هيئة الأمم المتّحدة في حلّ النزاعات والخلافات بين الدول والشعوب.

ونصرّ على إلزامية التطبيق الصارم للوائحها وقراراتها حفاظا على مصداقيتها التي تعدّ سندا لمبررات وجودها.

ونشجّع في هذا السّياق كل مبادرة تحفظ للفلسطينيين حقوقهم المشروعة في ممارسة سيادتهم على أراضيهم في كنف السلام والأمن والاستقرار، وبناء دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس.

كما نأمل للشعب العراقي الشقيق أن يستعيد أمنه واستقراره، وأن يتمكن من الخروج من محنته بصورة نهائيّة، ويتجاوز آثار الحرب المدمّرة التي خلفت أضرارا كبيرة في الأرواح والممتلكات، ويشرع في بناء اقتصادياته ويعود سريعا إلى ممارسة دوره ضمن المجموعة العربيّة والدولية.

إنّ شعوب منطقة المغرب العربي التي تطمح إلى تجسيد تطلعاتها المشروعة في الوحدة والتعاون والتضامن والعيش في كنف الأمن والاستقرار، فإنّها ترغب في حلّ

إنّ هذه الدورة المنتهية لم يكن لها أن تحقق هذا العمل القيمّ دون جهود موظفي المجلس الإداريين والتقنيين، باسمكم جميعاً أوجه لهم أصدق عبارات الشكر، و أؤكد لهم اعتمادي على مساعدتهم من أجل تكريس شعارات الصرامة والنجاعة والاحترافية في العمل.

كما أودّ أن أشكر الصحافيين وممثلي وسائل الإعلام الذين سهروا على تغطية الدورة وتوصيل أصداء نقاشاتنا إلى مواطنينا ومواطناتنا.

تمنيتي للجميع بقضاء عطلة سعيدة؛ من أجل تجديد النشاط والعودة في الدورة القادمة لاستئناف أشغالنا بحيوية أكثر.

شكراً لكم على كريم الإصغاء. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رفعت الجلسة في الساعة الثالثة
والدقيقة الثالثة والخمسين مساءً

الأمة ونوابه وإلى أعضاء مجلس الأمة على التنسيق الدائم والعمل الجماعي المتكامل بين غرفتي البرلمان.

وأغتنم أيضاً هذه الفرصة لأجدد الاستعداد التام لترسيخ هذه الفضيلة التي تعزز العمل البرلماني مستقبلاً.

فله الشكر والامتنان لحضوره معنا مراسم اختتام دورة الربيع هذه.

كما أشكر السيّد رئيس الحكومة وطاقمه على ما قدّموه من آراء وأفكار أثروا بها دراسة المشاريع القانونية أثناء المناقشات، وأثني على ما بذلوه من جهود إسهما في ترقية منظومتنا التشريعية.

كما أود أن أوجه أسمى عبارات التقدير والثناء للسيدات والسادة النواب على ما أنجزوه من أعمال كلّت بالنجاح بتوفيق الله.

ملحق

سؤال كتابي والإجابة عنه

على ذلك.

- عدم احترام حق العامل في الراحة وحقه في العطلة السنوية.
- هضم حق العامل في الأجور بعدم احترام الأجر القاعدي الأدنى وكذا حقه في المنح.

- تشغيل الأطفال خارج إطار السن القانوني باعتماد عقود التمهيين بدل عقود التشغيل.

- إن هذه التجاوزات لقانون العمل وغيرها مما لم يذكر والتي هي معلومة لديكم ومحل اهتمام من طرف المفتشيات التي تقف عاجزة أمامها بسبب غياب آليات قانونية تعطيهم قوة التدخل والتفتيش والمتابعة بالتنسيق مع مختلف المتدخلين الآخرين جعلها تكتفي بالمعاينة والإعلام عن تلك التجاوزات دون القدرة على توقيفها.

لهذه الاعتبارات ودفاعا عن حقوق العامل، أتقدم إلى السيد وزير العمل والضمان الاجتماعي بالسؤال التالي :

- ماهي النسبة المقدرة لليد العاملة التي تنشط خارج التغطية القانونية لسوق الشغل.

- ما مصير التوصيات التي خرجت بها الملتقيات التي نظمتها دائرتكم حول موضوع الشغل خارج التغطية القانونية خلال سنتي 2001/2002.

- ماهي الإجراءات التي يمكن للدولة اتخاذها لتوقيف توسع انتشار هذه الظاهرة الضارة بحقوق العامل وخزينة الدولة.

رد السيد الوزير

الموضوع : الإجابة عن سؤالكم الكتابي رقم 120 المؤرخ في 30 جوان 2004

لقد تطرقت في سؤالكم الكتابي إلى بعض المسائل التي

السيد صالح بوشارب محمد

إلى السيد وزير العمل والضمان الاجتماعي

(سؤال شفوي أجيب عنه كتابيا)

الموضوع : اتساع دائرة النشاط في السوق غير المنظم.

بناء على أحكام الدستور لا سيما المواد : 90، 100، 134 منه.
بناء على المواد : 68، 69، 70، 71، 74، 75 من القانون العضوي رقم 99، 02 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق لـ 8 مارس 1999 المحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

طبقا للمواد 98، 99، 100، 101 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

وبالنظر إلى إفرزات التحولات السياسية التي انتقلت الجزائر بموجها من النمط الاقتصادي الموجه إلى نظام اقتصاد السوق الذي أدى إلى بروز ظاهرة السوق الموازية واتساع دائرة النشاط في السوق غير المنظم خاصة من سنة 1989 إلى سنة 2003 وبسبب غلق المؤسسات الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة باطراد وحاجة الناس إلى الشغل ولو تحت ظروف قاهرة لهذه الأسباب وغيرها ازدادت ظاهرة تجاوز بعض أرباب العمل في القطاع الخاص على وجه الخصوص لقانون العمل بنصوصه التشريعية والتنظيمية ويمكن تصنيف هذه التجاوزات على النحو الآتي :

- عدم التصريح بالأجراء لدى الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي أو التصريح بجزء دون الآخر.

- عدم احترام المدة القانونية للعمل دون تعويض للعامل

7.066 هيئة مستخدمة حيث تم كشف 8.615 عاملا غير مصرح بهم أي بنسبة 43٪. أما في سنة 2003 فقد تم مراقبة 5.129 هيئة مستخدمة حيث اكتشف 6.394 عاملا غير مصرح بهم أي بنسبة 34٪.

ومن خلال هذه الأرقام نلاحظ أن الوضعية تتحسن تدريجيا خلال السنوات الأخيرة فيما يخص نسبة التصريح لدى الضمان الاجتماعي بالنسبة إلى مجال تغطية وحماية العمال الأجراء، وكذا ترقية وتحسين الخدمات وتحديث المنظومة.

أما بخصوص الشق الثاني من سؤالكم المتعلق بالتوصيات التي خرجت بها الملتقيات التي نظمت من طرف القطاع خلال السنوات الأخيرة حول موضوع الشغل خارج التغطية القانونية فإنه تم الشروع في تجسيد البعض منها.

فمن بين التوصيات التي صدرت آنذاك وجوب رفع درجة العقوبات في محاربة الظاهرة، وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى أن أحكاما أدرجت في قانون المالية لسنة 1999 التي تم من خلالها إضفاء الطابع الجزائي لمخالفة عدم التصريح بالعمال لدى الضمان الاجتماعي كما تم تعديل القانون رقم 83-14 المؤرخ في 02 جويلية 1983، المعدل والمتمم، المتضمن التزامات الخاضعين في مجال الضمان الاجتماعي، حيث تم رفع العقوبات المقررة بالنسبة إلى جريمة عدم التصريح.

إلى جانب إدخال التدابير التي من شأنها السهر على احترام المستخدمين لواجباتهم في مجال التصريح بالأجراء ودفع اشتراكاتهم، فإن مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 83-14 السالف الذكر الذي سيحال على مجلسكم الموقر للمصادقة عليه، يتضمن :

- الرفع في العقوبات التي تعتبر غير ردعية نظرا لقيمتها المنخفضة حاليا،

- إدخال عقوبات أخرى في مجال عدم التصريح الشهري

لها علاقة بالأوضاع العامة التي يشهدها عالم الشغل مع تذكيركم ببعض الحقوق الأساسية للعامل التي يكرسها الدستور وتضمنتها الأحكام التشريعية والتنظيمية للعمل السارية المفعول في ظل واقع المؤسسة التي تعرف تجاوزات أرباب العمل ومسيري المؤسسات.

وتم التأكيد في مضمون سؤالكم على جوانب هامة مرتبطة بالحماية الاجتماعية وحق العامل في الراحة والعطلة القانونية، وكذا الحق في الأجر باحترام الأجر القاعدي الأدنى وحقه في المنح، وأشرت إلى هضم أرباب العمل لبعض تلك الحقوق وعدم احترام بعضهم للقوانين والتشريعات، لا سيما في مجال تشغيل الأطفال خارج إطار السن القانوني باعتماد عقود التمهيدي بدل عقود التشغيل خصوصا في القطاع الخاص.

كما ذكرتم بأن هذه التجاوزات وغيرها مما لم يذكر هي محل اهتمام مفتشيات العمل التي تجد صعوبات بسبب غياب آليات قانونية تمنحها قوة التدخل والمتابعة والتنسيق مع مختلف المتدخلين الآخرين.

فيما يخص الشق الأول من سؤالكم والمتعلق بالنسبة المقدرة لليد العاملة التي تنشط خارج التغطية القانونية لسوق الشغل، فلا بد من التذكير بأن ظاهرة العمال الغير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي هي ظاهرة تعرفها جميع الدول بما فيها الدول المتقدمة وإن محاربتها تبقى من أولويات الحكومة لما لها من أثر سلبي ليس فقط على حقوق العامل وإنما على التوازنات المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي وكذا المنافسة النزيهة في المجال الاقتصادي.

ومن بين التدابير التي اتخذت في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى تدعيم وتكثيف عمليات الرقابة من قبل مصالح الضمان الاجتماعي وكذا مفتشي العمل.

ويمكن الإشارة إلى أن في سنة 1999 تمت معاينة ومراقبة

لإعادة تنظيم مفتشية العمل ودعمها بالوسائل المادية والبشرية للتصدي للظاهرة مع تعديلات ستدخل على مختلف تشريعات العمل والضمان الاجتماعي بهدف محاربة الظاهرة من جهة وضمان التوازنات المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي من جهة أخرى.

ونشير في الأخير إلى أن التعديلات التي ستدخل على المنظومة التشريعية السالفة الذكر، ستتكفل بالانشغالات والنقائص التي تعرفها المنظومة الحالية وستجعلها متكيفة مع التطورات والمستجدات الاجتماعية والاقتصادية.

وأخيرا، بودي أن أشكركم جزيل الشكر على عنايتكم واهتمامكم بقطاع العمل والضمان الاجتماعي، وسأبقى تحت تصرفكم بالنسبة إلى كل مساهمة منكم تساعد على تنفيذ برنامج الحكومة في مجال العمل والضمان الاجتماعي.

أو الثلاثي،

- تدعيم جهاز المراقبة لمصالح الضمان الاجتماعي وسلطات المراقبين بإضفاء قوة الحجية على محاضرتهم إلى أن يطعن فيها بالتزوير،
- منح الاختصاص لمفتشي العمل في معاينة كل مخالفة لتشريع الضمان الاجتماعي وإعلام الهيئة المختصة بها،
كما أن من بين التوصيات أيضا وجوب التنسيق والتعاون الإداري في محاربة الظاهرة وفي هذا الإطار فإن أحكاما أدرجت في قانون المالية لسنة 2003 تتعلق بالزامية التعاون الإداري بين مختلف المصالح التي لها اتصال بمحاربة الظاهرة كالضرائب والتجارة والضمان الاجتماعي ومفتشية العمل.

أما فيما يخص الشق الثالث من السؤال والمتعلق بالإجراءات المتخذة لتوقيف انتشار هذه الظاهرة الضارة بحقوق العامل والتوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي، فإلى جانب الإجراءات السالفة الذكر، فإن مشروع مرسوم تنفيذي يحضر